

تفعيل دور المجتمع المدني كآلية لتمكين للتنمية السياسية في الجزائر

أ.د. بومدين طاشمة^{*1}

Abstract:

Developing countries are suffering from underdevelopment and still do not realize any progress in the political, administrative, economic and social fields, although decades have passed. Their political systems remain military and are not based on consultation, democracy or political integration. This led to another kind of dependence and dominance, despite some successful experiences among the southern countries such as Malaysia.

In this sense, since Algeria is one of the underprivileged countries, it faces one of the most important challenges some of which are: the search for identity, legitimacy and legality, absence of political participation and also absence of a civilized cultural project.

As for the problematic of this study, I tried to expose the following hypothese then to corroborate or reject its credibility. This hypothese concern the relation between the increase of bureaucracy and the weakness of civil society and labor unions.

Consequently, it seems that Algeria needs to limit the bureaucratic impact in the political system. To reach this objective it has to install mechanisms to counter bureaucracy through administrative reforms and activate the role of civil society, which is one of the most important elements to achieve a total political development.

المقدمة:

يعد مفهوم المجتمع المدني ذو مرجعية غربية ومنقول إلى الواقع العربي والإسلامي، وهو في خبرته مفهوم إيديولوجي يرتبط بإتجاهات مختلفة كما تتبناه مدارس مختلفة وهو مضطرب المعاني، كما أنه ليس محل اتفاق، وهو مفهوم ينتمي إلى منظومة فكرية وفلسفية إيديولوجية لها خصائصها ومنطلقاتها، وهو مفهوم حضاري يرتبط بالمشروع

^{*1} - أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة تلمسان -

الحضاري النهضوي الغربي. بينما في الخبرة الإسلامية يقابله مفهوم المجتمع الوقفي الذي يختلف اختلافا جذريا عن مفهوم المجتمع المدني، هذا الاختلاف يظهر كلما تعلق الأمر بمنطلقات وأسس عقدية، ثقافية وإيديولوجية، غير أن هذه الاختلافات تقل إذا تعلق الأمر بجانب الكسب الإنساني وتحديد الجوانب التقنية، والوظيفية، و المؤسسية داخل كل نظام.

ومن هذا المنطلق، يجدر بنا أن ننبه على بعض النقاط عند دراسة المجتمع المدني في المجتمعات العربية الإسلامية عامة والجزائر تحديدا، من بينها :

. إن مفهوم المجتمع المدني من الناحية الفكرية، يعني الفصل بين المدني والكنيسي، أي فصل الدين عن الدولة، وبالتالي تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس علمانية⁽¹⁾.

. إن مفهوم المجتمع المدني من الناحية التاريخية هو إفراز للحضارة الغربية، و بالتالي تبرز خطورة النقل الآلي للمفاهيم من بيئة حضارية إلى أخرى.

. إن الحضارة العربية الإسلامية فكرا وممارسة تعكس بالضرورة خبرة مغايرة تنطلق من نسق قيمى وفكري خاص بها لتنتج بعد ذلك جملة من المفاهيم المغايرة للأنماط الحضارية الأخرى⁽²⁾.

لذا، عند توظيف مفهوم المجتمع المدني لا بد أن نميز بين مفهومين قد يختلطان على البعض، الأول مرتبط بمفهوم المجتمع المدني بالمعنى القانوني المؤسساتي، بإعتباره الصيغة الممارسة على أرض الواقع. وهذا ما أعنيه في هذه الدراسة. والآخر المرتبط بمفهوم المجتمع المدني بالمعنى الفكري (الإيديولوجي)، وهو المرتبط أصلا بالأرضية المرجعية للتجربة الحضارية الغربية. ومن ثم يتضح لنا وجود فرق جوهري بين المفهوم في جانبه الفلسفي الفكري (الإيديولوجي) و جانبه القانوني المؤسساتي، وإذا كان الأمر كذلك فإن نظام الوقف يشبه المجتمع المدني في عدة نقاط ولا يقتصر على التشابه فقد يصل إلى التداخل والتكامل.

على هذا الأساس نجد أن من بين التعريفات التي أطلقت على المجتمع المدني

أنه « مجموعة التنظيمات الطوعية الحرّة التي تملأ المجال بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف » (3). وفي المقابل نجد أن تعريفات قريبة من هذا التصور تطلق على نظام الوقف على أنه « كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات والمنافع العامة من دون توسط الحكومة » (4).

من خلال هذين التعريفين نجد أن المجتمع المدني و الوقفي هما تعبير عن مساهمة المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته في الشأن العام، وذلك حتى لا تغطي إرادة الدولة و تتحول إلى كيان مستبد، فالمجتمع المدني و الوقفي هما عبارة عن الإطار المؤسسي سمته أنه ذاتي، أي يتم بإمكانات المجتمع ذاته ومن أجل تحقيق غاية مجتمعية، لأن في ذلك إحياء للمبادرات القاعدية و بث للروح في المؤسسات و المنظمات الشعبية المختلفة.

وعليه، فإن السؤال الذي يطرح: هل للمجتمع المدني في الجزائر الفعالية والقدرة على تحريك مؤسساته وتنظيماته لإثبات إستقلاليته على السلطة و المعارضة الفعلية لها، وبالتالي إسهامه في ترسيخ أسس وأهداف التنمية السياسية ؟ وما الذي يمنع المجتمع المدني في الجزائر من القيام بهذه الأهداف ؟ وما هي الشروط التي تمكن المجتمع المدني من تحقيق فعاليته وإستقلاليته المستديمة في الجزائر؟ بمعنى آخر ما هي الحدود والقيود التي تحد من فعالية المجتمع المدني في الجزائر ؟ وما هي الفرص المتاحة لتفعيله؟

أولاً: حدود وقيود تكوين المجتمع المدني في الجزائر:

إذا كان المجتمع المدني يقصد به مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية . الفكرية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة و دائرة تأثيرها، كالأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات، الأسرة... إلخ، وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة. ومجموعة من القوى التي تنمو داخل المجتمع لكن خارج عن الدولة، وحصيلة للعلاقات الإجتماعية العديدة والجمعيات المتنوعة الموجودة في مجتمع معين دون تدخل من طرف الدولة، هذا

المجتمع المدني لا يأتي هكذا دفعة واحدة، وإنما هو صيرورة تحول طويل المدى من خلال مطالبة القطاعات المختلفة باستقلاليتها النسبية عن السلطة السياسية» (5).

فإن بناءا على هذا التعريف لا نجد في الجزائر مجتمعا مدنيا بالمفهوم المذكور أعلاه، بل هو غائب، ويفسر هذا الغياب من عدة جوانب، عطلت تشكل المجتمع المدني وظهوره كقوة موازية ومعارضة لقوة السلطة السياسية، هذه الجوانب المتداخلة يمكن تحديدها في الجوانب التاريخية، والسياسية، والإقتصادية، والثقافية.

يرجع ظروف تكوين المجتمع الجزائري في حد ذاته، إلى قيام الإستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر بتطبيق سياسة قائمة على جملة من الآليات والأدوات منها جانب مادي وآخر فكري (6).

هذه السياسة الممارسة من قبل الإستعمار خلقت حواجز أعاق المؤسسات الإجتماعية و بالأخص مؤسسة الوقف وإفراغها من محتواها بإعتبارها مصدر من مصادر قوة المجتمع وعامل من عوامل حصانته (7)، إذ عمد الإستعمار على تفكيك شبكة العلاقات الإجتماعية، ومن أهم الأساليب المتبعة في ذلك ضرب المؤسسات الأهلية الطوعية، ومصادرة الأملاك الجزائرية الخاصة منها والعامة وإخضاعها إلى الملكية العقارية الفرنسية بغرض تصفيته نهائيا (8).

وعليه، فقد كان للوقف دورا كبيرا في تاريخ المجتمعات الإسلامية عامة والمجتمع الجزائري خاصة، وبخاصة في تغطية الاحتياجات الإجتماعية لأفراد الأمة وكذا المساهمة في التنمية الإقتصادية، كما لعب الوقف دورا مهما في حفظ الهوية الثقافية الإسلامية للأمة، دون أن يرتبط بمذهب أو سلطة، كما كان له دور مهم ومباشر في عملية التصدي للإستعمار وذلك بسبب الروافد البشرية والمادية التي وفرها والتي كانت تغذي المقاومات الشعبية للمحتل.

أما على مستوى التنظيم السياسي إعتد الإستعمار على نظام الدولة المركزية، وعلى المستوى الثقافي والفكري أحدث ما يسمى بالتغريب، ذلك أن النخب المتخرجة من المدرسة الفرنسية حتى ولو وصلت إلى مستوى معين من الوعي الوطني، فإنها لم تتجاوز المطالبة بالإستقلال لكن في إطار اتحاد الكونفدرالي مع فرنسا، وبالتالي

هذه النخب التي هي أسس المجتمع المدني ومحركه لم تكن في مستوى مطالب أغلبية أفراد المجتمع الجزائري، الذي كان بحاجة إلى فكر تنموي يسمح له بالتححر من القهر والتسلط الإستعماري . وبالتالي فإن تراجع النخبة المثقفة عن دورها الوطني الريادي، سمح للسياسيين بإحتكار قيادة التيار الوطني الإستقلالي ومن ثم قيادة ثورة أول نوفمبر 1954، بل وإدانة المثقفين والنظر إليهم بعدم الرضى، وأصبح المثقفون في مركز تابع⁽⁹⁾.

إذا كان هذا هو حال المجتمع المدني في حقبة الإحتلال، فإن بعد الإستقلال وإلى غاية 1988 سيطرت الدولة على المجتمع ومؤسساته، لذلك لم نعرف في الجزائر على حد تعبير « ألفرد ستيفان » « Alfred Stephane » في كتابه الدولة والمجتمع «... ما تسميه الأدبيات الإجتماعية الحديثة بالإدماجية المجتمعية (Societal Corporation) التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني تلقائيا وبإستقلال عن الدولة والسلطة...»⁽¹⁰⁾. وعلى العكس من ذلك عرفنا...إدماجية الدولة (State Corporation)، أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية⁽¹¹⁾.

لقد وجدت دولة وطنية لم تكن لتسمح ببروز أية إستقلالية خارج هياكل المؤسسات الرسمية التي أصبحت مهمتها إنتاج السيطرة بأية وسيلة، وبالتالي ساهمت كثيرا في خنق المجتمع المدني وتغييبه. كما أن القادة الجدد بعد الإستقلال حافظوا على النظام القانوني والإداري الموروث عن النظام الإستعماري. حيث نص في هذا الشأن قانون 31 ديسمبر 1962 على الإحتفاظ بالتشريعات القانونية الفرنسية. وكما هو معروف بحكم التجربة التاريخية أن الأبنية المختلفة لأي نظام تعمل على إعادة إنتاج العلاقات الإجتماعية التي يقوم عليها هذا النظام، معنى ذلك أن الإبقاء على أبنية النظام الإستعماري إنما ينتج بضرورة العلاقات الإجتماعية السابقة، أي السيطرة والإستغلال⁽¹²⁾.

كما إحتكرت الدولة المجال السياسي، حيث أصبحت السلطة بكل ما تحمله من إمتيازات ملكية خاصة لا يستفيد منها أولئك الذين يؤمنون بإيديولوجية النظام

كأساس لكل مرجعية. ناهيك على أن حزب جبهة التحرير الوطني أستعمل لطمس المجتمع المدني، حيث تحول إلى آلية للرقابة، ووسيلة للإخضاع وفرض الطاعة. إضافة إلى أن الدولة سيطرت على قنوات إنتاج الثقافة والوعي، وحالت دون بروز الوعي النقدي، فالمثقف النقدي غائب دائما، وإن كان موجودا فهو مضطهد وفي حالة إقصاء، حيث تسعى السلطة لإستمالة هذه الفئة لتدعيم الشرعية، ولكن في نفس الوقت تخشاها، وتعمل على إبقائها في حالة خضوع.

ألاحظ أن هذا المشكل تتخبط فيه معظم الدول العربية، فحسب الأستاذ « برهان غليون » تم التخلي كليا عن كل إستقلالية للمجتمع المدني بإسم بناء الدولة والأمة، فالسلطة المركزية تبيح لنفسها بدون أي قيد إعادة تشكيل علاقات الملكية في الإقتصاد، وأن تقرر نوع الخطابات التي ينبغي على الإمام أن يلقيها في المسجد، والأفكار التي ينبغي على المواطن الصالح أن يؤمن بها ويتداولها، والنتيجة ليس تغيير المجتمع بل خلق الدولة الشمولية والسلطة المطلقة التي قادت الإقتصاد والثقافة و الفكر إلى الإنهيار الكامل⁽¹³⁾.

و بالرغم من التطورات المتتالية والأحداث التي عرفت الجزائر إلا أن الوضعية السابقة لم تتغير، فحتى أحداث أكتوبر 1988 لم تخرج عن إطار السياسة، إذ لم تكن التغيرات الحاصلة بموجبها من إرادة المجتمع المدني. كما سبق الذكر. بقدر ما هي محاولة إستغلال السلطة لتجديد نفسها، وضمان إستمراريتها بعد أن وصل إلى الطريق المسدود بفعل تراكم نتائج الممارسات السابقة، وهذه حالة أي مجتمع لا يملك أي ثقافة سياسية للتأثير في أحداث تسير دائما لغير صالحه.

وعليه، فبالرغم من الأدوار المعتبرة التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تضطلع بها لتكون قوة داعمة ومرشدة للأداء الحكومي البيروقراطي بالجزائر إلا أن قدراتها المؤسساتية والإنسانية يشوبها الكثير من القصور، مما ينعكس سلبا على قدراتها للمشاركة في إعداد برامج وسياسات التنمية وكذلك صياغة استراتيجيات للحد من سلطوية البيروقراطية ومكافحة فسادها.

سأقوم بعرض مقتضب لأهم المعوقات والعراقيل والمشكلات وحتى التحديات

التي تواجه المجتمع المدني الجزائري ليكون أداة فعالة في إستراتيجية التنمية السياسية ومن أهمها ما يلي:

أ / . في واقع الأمر يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر ليست ضعيفة في ذاتها وتكوينها بدرجة أولى، بل ضعيفة في علاقتها مع البيروقراطية الحكومية القائمة، والتي تسعى لاختراقها وجعل هذه المؤسسات امتدادا لها، لا سيما وأن هذه الحكومات المتعاقبة كثيرا ما تواجه تحديات معتبرة لافتقادها للشرعية، وتورطها في قضايا الفساد. وعليه، فعادة ما يلجأ الجهاز البيروقراطي الحكومي لقمع ومحاصرة هذه المؤسسات. ينجر عن الوضع السابق فقدان هذه المؤسسات سميتها المؤسساتية الفعالة، وكمكون له مكانته في تصميم البرامج،⁽¹⁴⁾ وصنع السياسات التنموية المختلفة.

هذه الوضعية التي ظلت ملازمة للبيروقراطية الحكومية الجزائرية منذ إرساء أسس الدولة الوطنية انعكست سلبا على إمكانية بناء علاقة متينة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني. فمعظم الاستراتيجيات التنموية التي إنتهجتها أهملت بشكل نسبي أو كلي إشراك هذه المؤسسات. فالحكومات البيروقراطية المتعاقبة على الحكم ظلت تنظر بتوجس تجاه هذه المؤسسات، واعتبرتها كمهدد لشرعية النخبة البيروقراطية الحاكمة. إن لجوءها لتهميش هذه المؤسسات ينبع من اعتقادها بأن هذه المؤسسات لا يمكنها أن تعمل وتنشط كمدافع شرعي عن الاحتياجات الاجتماعية، وما زاد الوضع تعقيدا تبني هذه البيروقراطية الحكومية لسياسات اقتصادية نيوليبرالية ذات تكلفة اجتماعية باهضة، وهو الوضع الذي مثل حافزا إضافيا لممارسة مزيد من التهميش على مؤسسات المجتمع المدني من جهة، وإلى إن تغلغل الفساد وتعاضم سلطة البيروقراطية إلى مستوى الاستيلاء على الدولة من جهة أخرى. هذا ما يجعل من الصعب والحالة هذه إناطة دور كبير للمجتمع المدني في مسعى ترشيد العمل التنموي السياسي.

هذا ما جعل الأستاذ «ساركبوندي» «Sahr J. Kpundeh» يعزو عدم فاعلية المجتمع المدني بإفريقيا إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع،

مما نجم عنه ليس تحييد منظمات المجتمع المدني فحسب، بل واستمالتها وأحيانا اختراقها بحيث أضحت تمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماهم⁽¹⁵⁾.

ب/ - تتميز مؤسسات المجتمع المدني بعدم التنظيم وغياب الاحترافية لدى الناشطين ضمنها،

وهو الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات غير قادرة للانخراط بشكل فعال في مواجهة الكثير من المشكلات التي يواجهها المواطن الجزائري. لقد أدى ضعف هذه المؤسسات من ناحية التنظيم والاحترافية أن أصبحت جدواها متواضعة عند المساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التنموية المختلفة.

ج/ من المفارقات المهمة التي يمكن تسجيلها عند فحص وتقييم دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في الجزائر، وقوع المجتمع المدني - أو بعض مؤسسات المجتمع المدني - تحت طائلة مشكلة الفساد. فبالرجوع لتقارير منظمة الشفافية العالمية مثلا. نجد أنها تشير إلى انحراف العديد من هذه المؤسسات في المجتمعات المستضعفة عن أهدافها التي عادة ما تركز على أرضية أخلاقية صلبة، إذ يلاحظ أن هذه المؤسسات نفسها تتعاطى الفساد⁽¹⁶⁾. إن تعاطي الفساد من قبل هذه المؤسسات دفع العديد من الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة للقروض والمساعدات للتفكير بشكل جدي في إعادة تقييم السبل والمنهجيات التي يتم اعتمادها عند إشراك مؤسسات المجتمع المدني للاستفادة من هذه القروض والمساعدات⁽¹⁷⁾.

د./ أن توسع دور الدولة في الإقتصاد والمجتمع، أدى إلى تسلط الدولة على المجتمع وتسيدها عليه. فتوسع دور الدولة في تطوير البنى التحتية للمجتمع (خدمات التعليم، الصحة، النقل...)، لم تكن مصحوبة بتطوير صيغة الحكم نحو مزيد من التجديد السياسي، بل كانت بالإرهاب المنظم لبيروقراطية الدولة، ومنع فئات السكان والقوى الاجتماعية من المشاركة السياسية في الحكم. في الوقت الذي

كان يجب أن يسود فيه الاعتقاد الراسخ بأن سلامة العملية التنموية السياسية الشاملة والمستديمة تستوجب المشاركة الشعبية الواسعة والمكثفة.

لذا، فإن عملية التنمية السياسية تستوجب إجراء تغييرات عميقة ومتوازنة تمس جوانب متعددة في حياة المجتمع، مما يستلزم مشاركة المواطنين في مسؤولياتها وأعبائها ومنجزاتها. على أن الخطأ الذي وقع فيه النظام في المجتمعات العربية على حد تعبير الدكتورة « ثناء فؤاد عبد الله » هو: « أنها إعتبرت عملية التنمية ورسم سياستها وإنجاز أعمالها من الإمتيازات التي يختص بها المسؤولون دون غيرهم، وما على المواطنين إلا القبول والإذعان للنتائج المحققة » (18).

هـ. أن التغيير السياسي والإداري الذي تحاول السلطة البيروقراطية توظيفه لتنفيذ وتحقيق سياستها هو قرار فوقي، أي لا يشارك فيه المجتمع المدني (لا الأحزاب السياسية، ولا العلماء، ولا المواطنين). وفي هذا الشأن يرى الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني « عبد الحميد مهري »: « إن التغيير يحدث بالإعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع والتعامل معها، نعني سواء التغيير السياسي أو الإقتصادي، والإتيان بسلطة لا تأخذ بعين الإعتبار قوى المجتمع وتريد أن تصل إلى مجموعة حلول من وجهة نظرها مثالية للتغيير الإقتصادي والسياسي، والنتيجة كانت إيقاف التغيير الذي هو ديناميكية إجتماعية إلى محاولة إحداث ديناميكية إدارية فوقية والتي فشلت وجعلت البلاد تدفع فاتورة ثقيلة جدا في جميع الميادين » (19).

والواقع أن تغييب دور المجتمع المدني في الجزائر والعمل بكل الوسائل لقمعه ومنعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه، لا يعني سوى تدمير هذه السلطات الوسيطة المدنية وحرمانها من التكوين وإلغاء مبدأ وجودها، حتى لا تقوم ببناء سلطة سياسية جديدة معارضة تحد سلطة الفئة الحاكمة، أو تهدد إحتكارها لسلطة الدولة. غير أن النظام في هذا الشأن، قد يسعى إلى الإبقاء في الساحة السياسية ببعض التنظيمات ذات المعارضة الشكلية، ليظهر أن هناك سلطة مدنية ومبادرات ذاتية إجتماعية معارضة. أما المعارضة الحقيقية والفعالة فإن النظام يعمل على حلها قانونيا، ويستخدم جميع الوسائل لقمعها ومنعها من الحركة والنشاط السياسي.

لذا يمكن القول، إذا كان النظام السياسي الجزائري تجاوب للتغيرات الاجتماعية والسياسية ولمطالب فئات المجتمع بإجراءات وإصلاحات سياسية، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن في الواقع إنفتاحا على المجتمع المدني، بقدر ما كانت مجرد تكتيك لترضية وإسكات المطالب الديمقراطية. ذلك أن المشكلة الرئيسة ظلت محافظة على جوهرها، وذلك في إحتكار النخبة البيروقراطية الحاكمة للسلطة والقوة، وتضييق الخناق على الأحزاب والقوى الشعبية المكونة للمجتمع المدني.

وإزاء هذا الوضع فإن السؤال الذي يطرح: ما هي الآليات والطرق الناجعة والفعالة لتدعيم المجتمع المدني في الجزائر حتى يتمكن من تقديم الأداء الفعال في ترشيد العمل التنموي السياسي؟

ثانيا : تفعيل المجتمع المدني كآلية لترشيد العمل التنموي السياسي:

من خلال تحديد أهم المعوقات والمشكلات التي تثبط قدرات مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، يمكن تصميم تصورات تساهم في تفعيل هذه المؤسسات لدعم التنمية المستدامة وترشيد العمل التنموي السياسي، ومنها:

أ/ - ينبغي ألا ينظر لهذه المؤسسات على أنها في وضعية تحدي للبيروقراطية الحكومية. ذلك أن إصلاح العلاقة بين هذه المؤسسات في الجزائر يعد أمرا ضروريا. فهذه المؤسسات الاجتماعية تمتلك مخزونا معتبرا من القيم، يمكن الاستعانة بها لتعبئة المواطنين بطرق لا تستطيع الحكومات القيام بها. ويتم التأكيد هنا على الدور الذي يمكن للبيروقراطية الحكومية أن تقوم به تجاه مؤسسات المجتمع المدني. إذ يمكنها أن تهتم بتصميم إطار مناسب لتسهيل انخراط المجتمع المدني في ترشيد العمل التنموي السياسي ليشمل هذا الإطار إجراءات قانونية وتنظيمية بل وحتى توفير تحفيزات مالية لتفعيل دور هذه المؤسسات في ذلك (20).

ب/ - إن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني يمر أيضا عبر تطوير بيروقراطية الحكومة الجزائرية نظرتها للتنمية والتجديد السياسي على أنهما لا يعنيان فقط إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية ذات معنى للمجتمع المدني من خلال مساهمته لصياغة وإعداد البرامج والسياسات التنموية المختلفة لهذه

الحكومة. إن الطريق لذلك يمر عبر مراجعة هذه الحكومة لدساتيرها وجعلها تنحو أكثر نحو تبني مبدأ المشاركة كمكون محوري فيها. إن هذا يعد أمراً بالغ الأهمية لأن بهذه الطريقة تجعل منه شريكاً حقيقياً لهذه الحكومات في مقاومة أزمات التنمية السياسية.

ج/. من الطرق الأخرى التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور هذه المؤسسات في عملية التنمية السياسية، ضرورة تشجيع خلق شبكة واسعة للمجتمع المدني على المستوى العربي، والقاري، والإسلامي، وما يعنيه ذلك من إمكانية تبادل الخبرات وتنسيق الجهود بين هذه المؤسسات بقصد الضغط أكثر على المفسدين والمستفيدين من البيروقراطية المستبدة الفاسدة (21).

د/. إذا كانت الجزائر تعاني اليوم كبقية المجتمعات المستضعفة من غياب ثقافة النشاط الجماعي. وهذا لأسباب ذكرتها سابقاً. لافتقادها المقومات المادية لإنشاء الجمعيات فضلاً عن المهارات الكفيلة بتسييرها، والقيام بالدور المنوط بها، وفي وضعية كهذه يفضل التدخل من طرف مراكز الدراسات والمانحين Donors قصد تعزيز استقلاليتها في التمويل وبما يكفل التقليل من التأثيرات البيروقراطية السلطوية في طرق عملها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تطوير البنية التحتية لنشاط المجتمع المدني، أو ما اصطلح على تسميته بـ «بناء القدرات» Capacity building. وبجانب ذلك تنظيم برامج تكوينية وتربصات Training sessions وورشات عمل Workshops لفائدة ناشطي المجتمع المدني قصد تلقينهم المهارات التواصلية وطرق إعداد الحملات الدعائية قصد محاصرة ظاهرة معقدة كالفساد، فضلاً عن كيفية إدارة العلاقات العامة في ظل سيادة منطق القمع السلطوي.

غير أنه إذا كانت هذه التنظيمات غير الرسمية تمتلك الحد الأدنى من المهارات والموارد، فهي مع ذلك تظل بحاجة إلى ما يسمى بعملية المصاحبة Accompaniment، والتي يمكن من خلالها تتبع عمل أطراف المجتمع في مسعى مكافحة الفساد من طرف تنظيمات عالمية مستقلة، مثل منظمة الشفافية الدولية، بما يتيح تزويدها بالخبرات الضرورية والاستشارات لزيادة فعاليتها في الميدان، وتنبهها في حالة

انحرافها عن الرسالة التي تبنتها في المقام الأول.

يبدو أن المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر متشعبة ومتعددة الجوانب، تتعلق أولا بالمحيط العام الذي تنشط فيه هذه التنظيمات، وهو محيط غير محفز بشكل كاف لاسيما فيما يتعلق بالضغوط التي تمارسها البيروقراطية الحكومية على مجتمعاتها المدنية. كما تتعلق ثانيا بالمنطق الداخلي والمشكلات الداخلية التي تحكم عمل هذه المؤسسات وهي مشكلات عديدة، تبدأ بعدم التنظيم ونقص الاحترافية وشح الموارد وقصور وانحراف هذه المؤسسات عن أهدافها الحقيقية، لينخرط البعض منها في الفساد نفسه وذلك عوض أن تكون أداة المقاومة والتقويم. ويبقى انه من الممكن تفعيل هذه المؤسسات لتساهم بدور معين في ترشيد العمل التنموي السياسي الشامل، لا سيما وانه يمكن استغلال الظروف الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة، والتي تتسم بتجديد الجهود لمحاربة الفساد في كل أنحاء العالم، لما لهذا الفساد من تداعيات سلبية وعلى رأسها انهيار النسيج القيمي والأخلاقي للمجتمع، والتعدي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء، وتثبيط الديمقراطية، والانقلاب على حكم القانون وتأخير التنمية.

ويمكن القول أخيرا أن تفعيل إستراتيجية التنمية السياسية في الجزائر ليست من اختصاص مؤسسات المجتمع المدني وحدها، إنها بالدرجة الأولى مسؤولية ما يعرف حاليا في الأدبيات السياسية بالمجتمع المندمج *Société intégrée* والذي يعني مجموع الوحدات التابعة للدولة والأمة ويتكون من الحكومة و البرلمان، والقضاء، ومجالس المحاسبة، ومؤسسات الوساطة، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ومنظمات القطاع المهني، ثم مركز الدراسات والاستشراف. ويبقى أن نؤكد على أمر هام على غاية من الدلالة في نهاية المطاف وهو أن جوهر القضية، أي إستراتيجية العمل التنموي السياسي مرتبط بمدى توفر الإرادة السياسية لتنفيذ المهمة، وعليه نقول عندما تتوفر الإرادة السياسية لتكريس التنمية الشاملة المستدامة والمتوازنة يكون الطريق لذلك.

هوامش الدراسة:

- (1) - راشد الغنوشي، مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، ط1، لندن: المركز المغاربي للبحوث و الترجمة، 1999، ص 54.
- (2) - عبد القادر الرن، « المجتمع الوقفي و المجتمع المدني بين التصور الإسلامي و الطرح الغربي دراسة نظرية تحليلية مقارنة »، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، ص 144.
- (3) - أماني قنديل، المجتمع المدني في الوطن العربي ، واشنطن: منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، 1991، ص 99.
- (4) - إبراهيم البيومي غانم، مقدمة أعمال ندوة نظام الوقف و المجتمع المدني في الوطن العربي، نقلا عن : عبد القادر الرن، المرجع السابق الذكر، ص 169.
- (5) - أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 25 - 27.
- (6) - من بين الذي كشف عن هذه الأساليب الإستعمارية المفكر الجزائري «مالك بن نبي» في كتابه الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، أنظر:
- مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط 4، دمشق: دار الفكر، 2000.
- (7) - لقد وجد الإستعمار في البلدان التي إحتلها مجموعة من المؤسسات المتجانسة في ظل أنساق فكرية متناسبة مع بنية المجتمع الذي توجد فيه و هي ما يعبر عنها بشبكة العلاقات الإجتماعية، و التي تؤمن بقاء المجتمع، و تنظم طاقاته لتتيح له أن يؤدي نشاطه المشترك، راجع :
- مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، (ترجمة: عبد الصبور شاهين)، دمشق: دار الفكر، 1979، ص 72.
- (8) - فضلا عن السياسة التي بذلها الإستعمار لبعثرة الأوقاف قام كذلك بعملية الهدم و التحويل والتعطيل و الإحتلال العسكري و المدني، حيث جاء في تقرير يرجع تاريخه إلى سنة 1839 أن حوالي نصف المنازل التابعة للأوقاف في الجزائر تعرضت للهدم أو منحت للمصالح العامة مدنية، عسكرية، و دينية.
- أنظر: - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830 - 1945)، ج 2، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2001، ص 165.
- (9) - علي الكنز، حول الأزمة خمسة دراسات في الجزائر و العالم العربي، الجزائر: دار بوشان للنشر، 1990، ص 30.
- (10) - أحمد ثابت، « التعددية السياسية في الوطن العربي »، المستقبل العربي، العدد 155، يناير

1992، ص 19.

(11) - المرجع نفسه ، ص 19 .

(12) - بومدين طاشمة، «إستراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر»، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة (الجزائر)، 2007، ص 271.

(13) - برهان غليون، «بناء المجتمع المدني في الوطن العربي: العوامل الداخلية و الخارجية»، مجلة نقد، الجزائر، عدد السابع، 1994، ص 20.

(14) - لمزيد من المعلومات عن علاقة المجتمع المدني بالحكومات، أنظر:

- Larry Diamond, *Developing Democracy* , Baltimore: John Hopkins, 1999 , Chapter 06.

(15) - Sahr J. Kpundeh , "The Big Picture: Building a Sustainable Reform Movment against Corruption in Africa", in Michael Johnston, *Civil Society and Corruption: Mobilizing for Reform* , US: University Press of America, 2005, p. 79.

(16) - ورقة مقدمة في مؤتمر برلمانيون ضد الفساد: تعزيز الشفافية والمحاسبة في العالم العربي، الذي تنظمه «المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد» GOPAC، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية Transparency International، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية LTA، في بيروت، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

(17) - للإشارة أن الدعم المالي الذي تقدمه الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية له خلفيات سياسية و فكرية تخدم أجندة الدول الغربية المهيمنة.

(18) - ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 114.

(19) - جريدة النصر اليومية، الجزائر، 1 أبريل 1994، ص 11.

(20) - من الأمثلة الواقعية التي تم فيها إدماج مؤسسات المجتمع المدني في إستراتيجية التنمية السياسية و مكافحة الفساد البيروقراطي و الرشوة، ما قامت به الحكومة الأوغندية ضمن هذا السياق. فقد توصل تحقيق لجنة حكومية للتربية والتعليم في هذا البلد خلال سنة 2001 ضياع حوالي ثمانين بالمائة (80 %) من الميزانية الوطنية الخاصة = بالكتاب المدرسي واللوازم المدرسية. كما توصل تقرير نفس اللجنة أن ثلاثة عشرة بالمائة فقط (13 %) من تلك الميزانية كانت تصل فعليا للتلاميذ الذين كانوا في أمس الحاجة إليها. لكن من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني

ووسائل الإعلام في عملية توزيع تلك الميزانية، بحيث أخذت على عاتقها كشف ونشر وتعليق الأرقام الحقيقية والفعالية من تلك الميزانية التي تخصصها الحكومة الأوغندية لكل مقاطعة من مقاطعاتها تم الحصول على نتائج مبهرة. ففي ثلاثة سنوات من مباشرة هذه العملية (2002-2004) وصلت نسبة تلك الميزانية التي تتحصل عليها المدارس فعليا نحو تسعين بالمائة 90%. يكشف لنا هذا المثال على أمر جوهري، وهو أن الحكومات لا يمكنها أن تنجح وحدها في سياسات التنمية و الإصلاح خاصة التعاطي مع مشكلة الفساد، فالمجتمع المدني في كل تجلياته (المنظمات غير الحكومية، جماعات المواطنين، النقابات العمالية، الجمعيات الحرفية، الصحافة، الجمعيات الدينية، الفعاليات الأكاديمية) كلها أثبتت فعاليتها في محاربة الفساد، أنظر:

- Adolf Franco, "Civil Society Indispensable in Anti-Corruption Fjght". www.usinfo-state.gov

(21) - ويمكن الإشارة هنا إلى الاهتمام الذي أولاه الائتلاف العالمي من اجل إفريقيا والذي ظل يحفز تكوينات المجتمع المدني الإفريقي منذ أن جمع شمل العديد منها في تجمع مابوتو Maputo بالموزمبيق (نوفمبر 1997) لتصدر إعلانا مازالت العديد من مؤسسات المجتمع المدني الإفريقي ترفعه كشعار وهو أن « الفساد جريمة ضد الإنسانية». لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر: صالح زياتي، عادل زقاغ، «نحو تفعيل منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بإفريقيا»، في: طاشمة بومدين (محرر)، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، 2015.